الأمم المتحدة S/2024/583

مجلس الأمن

Distr.: General
31 July 2024
Arabic
Original: English

التقرير التاسع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

أولا - مقدمة

1 - أعرب مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2253 (2015)، عن تصميمه على التصدي لما يمثِّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1] (يُشار إليه في ما يلي باسم "تنظيم داعش")[2] ومن يرتبط به من أفراد وجماعات من تهديد للسلام والأمن الدوليين، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً أولياً يعدّه على صعيد استراتيجي بشأن هذا التهديد، تعقبه بعد ذلك تقارير تُقدَّم كل أربعة أشهر عن آخر المستجدات. وفي القرار 2734 (2024)، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير يعدّها على صعيد استراتيجي، كل ستة أشهر، تثبت وتبيّن خطورة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، ولا سيما ما يعكس أثر هذه الجهود. وطلب كذلك أن يرفق بهذا التقرير آخر تقرير نصف سنوي لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات.

2 - وهذا التقرير هو التقرير التاسع عشر من تلك التقارير[3] والتقرير الأول المقدَّم عملا بالقرار 2734 (2024). وقد أعدّه مكتب مكافحة الإرهاب، بمساهمة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وبالتعاون الوثيق مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات والكيانات الأخرى التابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

(1) مُدرج في قائمة الجزاءات باسم تنظيم القاعدة في العراق (QDe.115).

(2) تماشياً مع قرار الجمعية العامة 291/75.

(3) انظر S/2016/92 و S/2016/501 و S/2016/830 و S/2017/97 و S/2017/467 و S/2018/80 و S/2018/770 و S/2019/103 و S/2019/612 و S/2020/95 و S/2020/774 و S/2021/98 و S/2021/682 و S/2022/63 و S/2022/576 و S/2023/76 و S/2023/568 و S/2024/117.

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين مرتفعاً، حيث واصل التنظيم والجماعات المنتسبة إليه إظهار القدرة على الصمود والتكيف على الرغم من الجهود المتواصلة لمكافحة الإرهاب. وواصلت الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، بما في ذلك في إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

ثانيا - تقييم التهديد

ألف - لمحة عامة عن التهديد واستعراض لتطوره

4 - يكشف تقييم التهديد الذي أعدّه فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (انظر المرفق) في ما يتعلق بتنظيم داعش أن خطر عودة ظهور تنظيم داعش في الشرق الأوسط والمخاوف من قدرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان (QDe.161) على توسيع رقعة تهديده خارج أفغانستان، التي أثيرت في تقارير سابقة، قد ازداد أو تحقق في الفترة المشمولة بالتقرير، في حين استمر تأثير نشاط تنظيم داعش بشكل متباين في مناطق النزاع، ولا سيما في أفريقيا.

5 - وعلى الرغم من جهود مكافحة الإرهاب المتواصلة، وكذلك الاستنزاف المستمر للقيادات والتساؤلات العالقة حول هوية وموقع زعيم التنظيم، أبو حفص الهاشمي القرشي، فإن اعتماد هياكل لامركزية أقل هرمية وأكثر تشابكًا[4] مكّن التنظيم والجماعات التابعة له من الحفاظ على قدرتها على الصمود والتكيف. وزاد تنظيم داعش من وتيرة عملياته في الجمهورية العربية السورية بينما حافظ على وتيرة أقل في العراق. وقد استخدم تنظيم داعش الأم قدراته الإعلامية لاستخلاص قيمة دعائية من الهجمات الإرهابية على مستوى العالم، بما في ذلك الهجمات التي وقعت في كرمان، بجمهورية إيران الإسلامية، وموسكو، مما حفّز التغطية الإعلامية لتضخيم تصور التهديد المتزايد والسعي إلى حشد الدعم. وكانت حملة "فاقتلوهم حيث وجدتموهم" التي أطلقها تنظيم داعش الأم في الأسابيع الأولى من عام 2024 قد أعلنت عن تنفيذ عمليات منسقة في كل من "الولايات" التي أعلنها التنظيم، مما يبرهن على هذه النية.

6 - وفي أعقاب الهجومين الإرهابيين اللذين وقعا في كرمان في 3 كانون الثاني/يناير، وفي موسكو في 22 آذار/مارس، زاد التهديد الإرهابي النابع من جماعات متعددة موجودة في أفغانستان من مخاوف الدول الأعضاء. وفي حين أعلن تنظيم داعش الأم مسؤوليته رسمياً عن الهجومين، إلا أن العديد من الدول الأعضاء قدّرت أن تنظيم داعش - خراسان هو من وفّر المقاتلين والأموال والتدريب لمنفذي هذيّن الهجومين. وأفادت بعض التقارير أن تنظيم داعش الأم قد أمر عناصر من أفغانستان والبلدان المجاورة لتنفيذ هجمات في الخارج، مع الاستفادة من جاليات المغتربين من أفغانستان وآسيا الوسطى للحصول على الدعم اللوجستي والمالي والعملياتي.

7 - وواصل تنظيم داعش تركيز أنشطته على أفريقيا. ولم يتغير الوضع السائد في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل منذ التقرير السابق. وقد ازدادت أهمية "مكتب" الفرقان[5] وقدراته، حيث قام بإنشاء خلايا وشبكات

(4) S/2023/568.

(5) S/2022/576.

تيسير أعمال في شمال غرب نيجيريا، وبتسهيل الدعم الذي يقدمه تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (QDe.162) لعمليات تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (QDe.163) في منطقة الساحل، وذلك بتوجيه من قيادة تنظيم داعش الأم. وقد صمد الانفراج الذي تم التوصل إليه على الصعيد المحلي في عام 2023[6] بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159) إلى حد كبير، مما مكّن كلا التنظيمين من توسيع رقعة الأراضي التي يعمل فيها. وقام تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (QDe.162) بزيادة أنشطته. وفي شرق أفريقيا، ظل "مكتب" الكرّار مركزًا ماليًا مهمًا، وازدادت قوة الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش في الصومال، مما زاد من عدد المجنَّدين في صفوفها وعزَّز بنيتها التحتية المالية. وفي وسط أفريقيا وجنوبها، ازدادت وتيرة العمليات الإرهابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق. وفي شمال أفريقيا، انخفض نشاط داعش بدرجة كبيرة بسبب عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوات الوطنية.

8 - وفي أماكن أخرى، ارتفعت مستويات التهديد الإرهابي في أوروبا في أعقاب الهجوم على بلدية كروكوس بالقرب من موسكو، حيث اعتبرت الدول الأعضاء أن تنظيم داعش - خراسان يمثل أكبر تهديد إرهابي خارجي للقارة. ومن المحتمل أن تكون الدعاية المتزايدة قد ألهمت الجهات الفاعلة لمهاجمة أهداف يسهل النيل منها، بما فيها البنية التحتية الحيوية والأماكن العامة (الأهداف "غير المحصنة")، مما أثار المخاوف بالنظر إلى أحداث رياضية بارزة مثل بطولة أوروبا لكرة القدم التي تقام في إطار الاتحاد الأوروبي لكرة القدم ودورة الألعاب الأولمبية في باريس، اللتين يعتزم تنظيمهما. وفي جنوب شرق آسيا، أدت عمليات مكافحة الإرهاب إلى قمع التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات التابعة له، بينما ظل خطر عودة ظهوره قائماً.

9 - ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات على السلام والأمن الدوليين في التقرير الرابع والثلاثين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (S/2024/556).

باء - حالة المشتبه في كونهم أعضاء في تنظيم داعش وأفراد أسرهم في مناطق النزاع

10 - وفقاً للمعلومات التي تحققت منها الأمم المتحدة، حتى حزيران/يونيه 2024، كان هناك أكثر من 000 44 فرد، من بينهم أكثر من 900 28 من الرعايا الأجانب، لا يزالون في مخيمي الهول وروج وفي مرافق الاحتجاز والمرافق الأخرى، بما فيها مراكز "إعادة التأهيل"، في شمال شرق الجمهورية العربية السورية بسبب صلاتهم أو روابطهم العائلية المزعومة بتنظيم داعش. ولا يزال عدد كبير من هؤلاء السكان يتألف من الأطفال، حيث يضم أكثر من 180 17 من ذوي الجنسيات الأجنبية، وبوجه خاص الجنسية العراقية، وكذلك 500 10 من الأطفال السوريين. وفي حين أن هذه الأرقام تمثل انخفاضًا طفيفاً عن الأرقام التي أبلغ عنها في عام 2023[7]، إلا أن السكان في المخيمات ما زالوا يواجهون ظروفًا معيشية قاسية. فقد أدى الاكتظاظ وقلة الخدمات المتوفرة وعدم كفاية المأوى وندرة سبل الحصول على الضروريات، مثل الغذاء والرعاية الطبية والمياه النظيفة، إلى تفاقم معاناة هؤلاء الأفراد، بمن فيهم الأطفال. وقد تفاقم الوضع في مخيم الهول بشكل خاص بسبب التهديد المستمر بالعنف. ولا يزال العديد من الأفراد المحتجزين في المخيمات

(6) S/2024/117.

(7) S/2023/568.

والمعتقلات يواجهون عوائق كبيرة أمام عودتهم إلى الوطن، بسبب عوامل من قبيل فقدان أو سرقة وثائقهم أو اعتراض بلدانهم الأصلية على عودتهم إلى الوطن أو لأنهم أصبحوا عديمي الجنسية. ولا يزال هؤلاء الأفراد في مأزق قانوني، فهم غير قادرين على العودة إلى بلاد جنسياتهم، ويحتجزون إلى أجل غير مسمى دون أن يُحاكموا أو تُتاح لهم سبل انتصاف قانونية مجدية[8]. ولا يزال القلق يساور الدول الأعضاء إزاء الوضع في المخيمات، بما في ذلك ما ورد عن حادثة جمع التبرعات لصالح تنظيم داعش في مخيم الهول، وكذلك إزاء استمرار نية تنظيم داعش في تحرير أفراده من السجون في المنطقة.

11 - وفي العراق، استمر ضحايا تنظيم داعش يواجهون صعوبات تتراوح بين الإصابات الجسدية والصدمات النفسية والوصم الاجتماعي والمصاعب الاقتصادية. وكان العديد من الأفراد من قضاء سنجار الشمالي، بمن فيهم الناجون من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، الذين نزحوا داخلياً خلال النزاع مع تنظيم داعش وبقوا في مخيمات في إقليم كردستان، مترددين في العودة إلى ديارهم بسبب انعدام الأمن السائد هناك والافتقار إلى الخدمات.

12 - وظل مئات الآلاف من الأفراد نازحين داخلياً في مناطق النزاع الأخرى بفعل الأنشطة التي يمارسها تنظيم داعش. ففي غرب أفريقيا ووسطها، شملت أساليب عمل تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه شن هجمات معقدة ضد قوات الأمن والمدنيين، وارتكاب أعمال تحرش وابتزاز وفظائع جماعية ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، مما أدى إلى وقوع إصابات ووفيات وعمليات نزوح. أما في حوض بحيرة تشاد، فقد ظل تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا يمارس أنشطته في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا. ووفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان هناك 2,9 مليون نازح داخليًا في المنطقة حتى 23 أيار/مايو 2024[9]. وشملت الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها هذا التنظيم ضد الأطفال، ولا سيما الفتيات، عمليات اختطاف وتجنيد وعنف جنسي[10]. ولا تزال النساء والفتيات والفتيان عرضة بشدة لخطر العنف الجنساني على يد الجماعات الإرهابية، بما في ذلك العنف الجنسي والاختطاف والزواج القسري. كما لا يزال تأثير عمليات تنظيم داعش على الأطفال في منطقة الساحل الوسطى كبيراً، مع استمرار تدهور حماية المدنيين وتكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي تمس بالأشخاص والممتلكات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظل تحالف القوى الديمقراطية (Cde.001) على رأس التنظيمات التي ترتكب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال وعمليات الاختطاف والعنف الجنسي والقتل والتشويه.

ثالثا - المستجدات المتعلقة بإجراءات التصدي للتهديد المتجدِّد

13 - واصلت الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء في إطار جهودها الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، بوسائل منها تعزيز القدرات في مجال إدارة الحدود، ومكافحة تمويل الإرهاب، ودعم إعادة تأهيل العائدين واندماجهم، وتقديم الإرهابيين إلى العدالة. وواصلت الأمم المتحدة التصدي للحواجز التي تحول دون عودة النازحين من مناطق النزاع المتضررة من تنظيم داعش وإعادة إدماجهم بصورة

(8) A/78/269، الفقرة 44.

(9) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "Lake Chad basin: humanitarian snapshot (as of 23 May 2024)" 23 أيار/مايو 2024.

(10) A/78/842-S/2024/384.

مستدامة. وشملت الجهود المبذولة العمل على إعادة التأهيل الانتقالي وإقامة العدالة الانتقالية وتحسين التماسك الاجتماعي. وأُطلقت أيضاً مبادرات لتعزيز الوحدة بين الشباب، بمن فيهم العائدون والمنتسبون السابقون، من خلال الفعاليات الرياضية والثقافية التي تهدف إلى تعزيز العمل الجماعي والحد من الوصم وتعزيز القبول لدى المجتمعات المحلية.

14 - وإدراكاً من الأمم المتحدة للأثر المدمِّر لأعمال الإرهاب على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، واصلت تقديم الدعم إلى ضحايا الإرهاب على الصعيد العالمي، بمن فيهم المتضررون من العنف الجنسي والجنساني، وذلك لتلبية احتياجاتهم المتنوعة. وشملت الجهود المبذولة العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لدعم الناجين من الأعمال الإرهابية التي ارتكبها تنظيم داعش، ومع منظمات المجتمع المدني من أجل ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، وكذلك تسليط الضوء على دور مختلف المؤسسات في النهوض بنهج شامل لدعم ضحايا العنف الجنسي والجنساني في سياقات الإرهاب.

15 - وعقدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب جلسة مفتوحة بشأن تجريم الجرائم الإرهابية وتعزيز التعاون الدولي في تقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي تلك الجلسة، استعرض أعضاء اللجنة التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تجريم الجرائم الإرهابية على النحو المطلوب في القرار 1373 (2001) والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع. وفي نيسان/أبريل، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب جلسة مفتوحة لمناقشة استراتيجيات بناء منعة المجتمعات المحلية وقايةً لها من نزعة التطرف المُفضية إلى الإرهاب. وجمع هذا الحدث مجموعة واسعة من الخبراء من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم ممثلون عن المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، لتبادل الخبرات ووضع اليد على الاتجاهات الناشئة ومناقشة أفضل الممارسات.

ألف - معالجة أوضاع المشتبه في كونهم أعضاء في صفوف تنظيم داعش وأفراد أسرهم في مناطق النزاع

1 - جهود الإعادة إلى الوطن

16 - في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2024، أعادت 11 دولة عضواً 1 080 طفلا من شمال شرق الجمهورية العربية السورية إلى أوطانهم، من بينهم مواطنون من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأذربيجان، وطاجيكستان، وفنلندا، وقيرغيزستان، وكندا، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعيد أكثر من 1 970 عراقياً، من بينهم أكثر من 900 طفل و 410 بالغاً، إلى مركز لإعادة التأهيل في العراق. وفي 6 حزيران/يونيه، اتفقت الأمم المتحدة وحكومة العراق على إعادة جميع الأفراد من مخيم الهول إلى وطنهم بحلول عام 2027.

17 - وواصلت الأمم المتحدة العمل مع حكومة العراق لإصدار الوثائق المدنية للعائدين. وهذه الوثائق مهمة بشكل خاص للأطفال، الذين يحتاجون إلى إثبات هويتهم من أجل الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم. ولا يزال الحصول على وثائق إثبات الهوية أمراً صعباً ومكلفاً، حيث تشترط السلطات تقديم طلبات الحصول على وثائق جديدة شخصياً في المناطق الأصلية لطالبي الوثائق وليس في المناطق الموجودين فيها في الوقت الحالي. وتواجه ربّات الأسر المعيشية اللاتي ليس لديهن ولي أمر ذكر صعوبات إضافية في الحصول على وثائق إثبات الهوية.

2 - الملاحقة القضائية والتحقيق

18 - لا تزال الملاحقة القضائية والتحقيق، المدعومان بأسس إثبات قوية، أمران لا غنى عنهما من أجل التصدي للجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. فقد قدم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أدلة ومواد، بالتعاون مع القضاء العراقي، لدعم الدول الأعضاء في مقاضاة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أدانت المحكمة الجنائية المركزية في لشبونة، بناءً على أدلة قدمها فريق التحقيق، مواطناً عراقي الجنسية في صفوف تنظيم داعش لارتكابه جرائم حرب في الموصل بالعراق. وفي نيسان/أبريل، شرع فريق التحقيق في وضع خططه للخفض التدريجي والتصفية تحضيراً للانسحاب من العراق بحلول 17 أيلول/سبتمبر 2024، تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2697 (2023).

19 - وواصلت الأمم المتحدة دعوة الدول الأعضاء إلى ضمان امتثال جهود الملاحقة القضائية للقانون الدولي. وفي العراق، حيث يستمر احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المتصوَّر بتنظيم داعش، دعت الأمم المتحدة إلى الاعتراف بالأطفال الذين جنّدهم تنظيم داعش ودعمهم كضحايا في المقام الأول. ووفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، كان هناك أكثر من 000 2 طفل، معظمهم من الصبيان، في مرافق الاحتجاز السابق واللاحق للمحاكمة في العراق حتى أيار/مايو 2024، حيث حُكم على العديد منهم بالسجن لمدة أقصاها 15 عامًا بسبب صلاتهم أو صلات عائلاتهم المتصوَّرة بتنظيم داعش. وواصلت الأمم المتحدة وحكومة العراق، من خلال الفريق العامل التقني لتنفيذ الإطار العالمي المتعلق بالدعم المقدَّم من الأمم المتحدة في مسألة الأفراد العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق من مواطني بلد ثالث، تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للعائدين، بسبل منها أربع فرق عمل معنية بالحماية القانونية للأطفال، والأمن ومساءلة البالغين، وإعادة التأهيل والخدمات الانتقالية، وإعادة الإدماج.

20 - وعززت الأمم المتحدة المساءلة عن الإرهاب من خلال استخدام جهود الدعوة والمنتجات المعرفية في نشر الممارسات الجيدة. ففي حوض بحيرة تشاد، حيث لا تزال التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم المتصلة بالإرهاب نادرة على الرغم من ارتفاع مستويات النشاط الإرهابي، شجعت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على بذل المزيد من الجهود لتقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة، بما يتوافق مع الأطر القانونية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان. وبرزت عدة اعتبارات استراتيجية في ما يتعلق بتعزيز قدرة بلدان المنطقة على التحقيق مع الأفراد المرتبطين بالأنشطة الإرهابية ومقاضاتهم وإعادة إدماجهم، بما في ذلك بناء قدرات موظفي الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والعدالة الجنائية، وتعزيز سياسات العدالة الجنائية الوطنية، وكذلك تدابير حماية الضحايا والشهود، من بين أمور أخرى. وفي حزيران/يونيه، نشرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب موجزاً تحليلياً يتضمن شرحاً بشأن تدوين جريمة الإرهاب[11]، وذلك بهدف المساهمة في التوصل إلى تفاهم مشترك بين الدول الأعضاء بشأن اعتبار الأعمال الإرهابية جرائم خطيرة في تشريعاتها الوطنية.

(11) الأمم المتحدة، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، “A commentary on the codification of the terrorism offence”, CTED analytical brief، حزيران/يونيه 2024.

3 - إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

21 - واصل الإطار العالمي المتعلق بالدعم المقدَّم من الأمم المتحدة في مسألة الأفراد العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق من مواطني بلدان ثالثة تقديم الدعم إلى العراق ودول آسيا الوسطى بشأن النُهج المتوافقة مع حقوق الإنسان لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأفراد العائدين من شمال شرق الجمهورية العربية السورية. واستناداً إلى الاحتياجات التي حددها الفريق العامل التقني لتنفيذ الإطار العالمي، قدم مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وهو مبادرة مشتركة يديرها مكتب مكافحة الإرهاب، المساعدة التقنية في الفترة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه إلى حكومة العراق دعماً لتسجيل الأفراد الذين يُزعم أن لهم صلات بتنظيم داعش والذين يسعون للعودة الطوعية من مخيم الهول. وفي أيار/مايو، دعم مكتب مكافحة الإرهاب إنشاء مجلس الخبراء الإقليمي لآسيا الوسطى المعني بإعادة تأهيل العائدين من مناطق النزاع وإعادة إدماجهم في طشقند من أجل تعزيز الدعم الوطني والإقليمي المقدَّم للعائدين.

22 - وبالتعاون مع 10 منظمات من منظمات المجتمع المدني، ساهمت المنظمة الدولية للهجرة في التغلب على الحواجز التي تحول دون عودة المواطنين العراقيين من شمال شرق الجمهورية العربية السورية وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة. وركزت التدخلات المحلية على التواصل وإعادة التأهيل الانتقالي والعدالة الانتقالية والتماسك الاجتماعي بين العائدين والمجتمعات المضيفة. وواصلت اليونيسف، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، دعم جهود إعادة الإدماج المبذولة على صعيد المجتمعات المحلية من أجل الأطفال والأسر السورية في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، بهدف منع التمييز والوصم وتيسير الحصول على الخدمات الأساسية.

23 - وفي نيجيريا، عززت أوّل "مسابقة لكرة القدم من أجل السلام"، التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوحدة بين الشباب، بمن فيهم العائدون والمنتمون السابقون إلى تنظيم داعش، من خلال تشجيع العمل الجماعي والحد من الوصم وتحسين القبول لدى المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، نظم البرنامج الإنمائي فعاليات ثقافية عرضت تقاليد متنوعة لتشجيع المشاركة العامة وتعزيز بناء السلام والمصالحة وإعادة الإدماج.

24 - وبغية تبادل الخبرات المتعلقة باستراتيجيات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج من خلال التعاون المتعدد التخصصات، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة سري لانكا حلقة عمل إقليمية للممارسين في سياق شبكة جنوب آسيا المعنية بمنع التطرف العنيف ومكافحته التي يدعمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

باء - التعاون الدولي والإقليمي

25 - تتطلب أعمال التصدي الفعالة للإرهاب اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف، بسبل منها ترتيبات التعاون الدولي والإقليمي. وبغية تعزيز التعاون بين الشركاء الدوليين والدول الأفريقية الأعضاء، دعم مكتب مكافحة الإرهاب حكومة نيجيريا في تنظيم الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب، المعقود في أبوجا يومي 22 و 23 نيسان/أبريل.، وحضر الاجتماع أكثر من 350 مشاركاً من 29 دولة أفريقية عضواً و 21 شريكاً دولياً وست منظمات إقليمية و 17 منظمة من منظمات المجتمع المدني. وقد اعتمد المشاركون إعلاناً أطلق عملية أبوجا، وهي مبادرة تقودها أفريقيا وتمسك بزمامها بهدف تنسيق وتعبئة الموارد لمكافحة الإرهاب في القارة.

وفي حزيران/يونيه، نظّم مكتب مكافحة الإرهاب، بالشراكة مع حكومة المغرب، الدورة الثالثة لمنصة مراكش، وهي الاجتماع الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة الأمن ومكافحة الإرهاب في أفريقيا، في مدينة فاس بالمغرب. وحضر هذا الاجتماع أكثر من 60 وفداً من الدول الأعضاء، وكان الهدف منه هو تعزيز تنسيق المبادرات المشتركة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ومناطق أخرى من أفريقيا.

26 - وواصل المرفق العالمي لمواجهة التهديدات الإرهابية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تقديم الدعم في مجال بناء القدرات، بناء على طلب الدول الأعضاء واستناداً إلى الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، في ما يتعلق بكشف التهديدات الإرهابية ومنعها ومكافحتها والتصدي لها والتحقيق فيها، بما في ذلك إلى أوغندا، وتوغو، وطاجيكستان، والعراق، وقيرغيزستان، وكينيا، وملاوي. وشملت هذه الجهود تقديم مساعدة استشارية إلى وزارة العدل في قيرغيزستان بشأن التحقيق في الجرائم المتصلة بالإرهاب، ودورة لتدريب المدرِّبين لتعزيز قدرات المحققين وخبراء الأدلة الجنائية الرقمية ومدربي أكاديمية الشرطة على جمع الأدلة الرقمية وحفظها من أجل تحقيقات مكافحة الإرهاب، بما يتوافق مع سيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

جيم - التنسيق والاتساق بين كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب

27 - ظل اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يضم 47 كياناً، بمثابة الإطار المؤسسي الرئيسي للنهوض بأعمال التنسيق والاتساق في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ففي كانون الثاني/يناير، حددت لجنة تنسيق الاتفاق العالمي لمكافحة الإرهاب التوجه الاستراتيجي لاتفاق التنسيق للفترة 2024-2026، فاعتمدت برنامج عمل مشتركاً يركز، من بين أمور أخرى، على التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب في أجزاء من أفريقيا. وواصل الفريق العامل المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب ودعم ضحايا الإرهاب دعم الدول الأعضاء والأفرقة العاملة المواضيعية الأخرى المعنية بضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في أنشطتها في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وواصلت المنصة الرقمية للاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب تقديم الدعم في مجالات التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين أكثر من 050 1 جهة تنسيق من 137 دولة عضواً و 14 منظمة إقليمية وجميع الكيانات الأعضاء والكيانات المراقبة البالغة 47 كياناً.

دال - تقديم الدعم لضحايا داعش

28 - واصلت كيانات الأمم المتحدة دعم وتلبية الاحتياجات المتنوعة لضحايا الإرهاب. فقد قام مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأطر الوطنية المتعلقة بضحايا الإرهاب في الفلبين، بما في ذلك وضع خريطة طريق لتنسيق الجهود المشتركة بين الوكالات وإقامة يوم وطني لإحياء ذكرى الضحايا والناجين. وفي آذار/مارس، وعلى هامش الاحتفال باليوم الأوروبي العشرين لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب، الذي أُقيم في مدريد، أطلق مكتب مكافحة الإرهاب سلسلة من المشاورات مع الضحايا والناجين وكذلك مع جمعيات الضحايا، وذلك لمناقشة موضوع إنشاء شبكة تضم جمعيات ضحايا الإرهاب، على نحو ما دُعي إليه في موجز رئيس المؤتمر العالمي لضحايا الإرهاب الذي عقد في عام 2022. وبهذه المناسبة، أزاح مكتب مكافحة الإرهاب الستار عن معرض بعنوان "ذكريات" أُقيم لتكريم الضحايا وزيادة الوعي بالأثر الطويل الأمد للإرهاب.

29 - ومن خلال العمل عن كثب مع حكومة العراق ومنظمات المجتمع المدني، قدم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع المساعدة الشاملة وجبر الضرر للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي ارتكبه تنظيم داعش، بمن فيهم الأطفال الذين ولدوا نتيجة للاغتصاب والناجون المحررون حديثاً العائدون من الجمهورية العربية السورية. وفي نيجيريا، أنشأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لجاناً على مستوى الولايات في أداماوا وبورنو ويوبي لحماية الأطفال من العنف في سياقات انعدام الأمن ولتعزيز أعمال التنسيق والقدرات التي توفرها الحكومة في منح الأولوية لحماية الأطفال ضحايا جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا ودعمهم وإعادة تأهيلهم واندماجهم. وتشرف اللجان أيضاً على تفعيل نداء نيجيريا من أجل العمل، وهو إعلان سياسي يقر بضرورة مراعاة الأطفال الذين تجنِّدهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية ومعاملتهم كضحايا للجريمة في المقام الأول. وفي شباط/فبراير، أطلق المكتب دراسة بحثية[12] للنظر في المخاطر الفريدة التي يواجهها الأطفال بسبب حِيل الجماعات الإرهابية وتصدي الدول لها.

30 - ولا يزال إشراك المجتمع المدني في إطار الجهود الرامية إلى تحديد وتلبية احتياجات ضحايا الإرهاب والناجين منه من أولويات الأمم المتحدة. ففي نيسان/أبريل، نشرت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب تقريراً[13] يتضمن رؤى مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني من أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية التي تعنى بتلبية احتياجات الضحايا والناجين. كما سلطت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تقريرها الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في النهوض بنهج شامل للتصدي للعنف الجنسي والجنساني في سياقات الإرهاب.

هاء - إدارة الحدود وإنفاذ القانون

31 - لا تزال إدارة الحدود وإنفاذ القانون تشكلان تحدياً. وأفادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن ارتفاع شديد في عدد الإعدامات القضائية للسجناء المدانين بجرائم إرهابية في العراق. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، نفِّذ حكم الإعدام يوم 22 نيسان/أبريل في 11 سجيناً من الذكور البالغين الذين سبق أن حُكم عليهم بالإعدام وأُعدم 11 سجيناً آخر يوم 6 أيار/مايو، كلهم في سجن الناصرية المركزي . وقد جاءت تلك الإعدامات بعد إعدام 13 سجيناً من الذكور البالغين، في السجن ذاته، في 25 كانون الأول/ديسمبر 2023. وساعد مكتب مكافحة الإرهاب أجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات العراقية من أجل مواصلة مراعاة حقوق الإنسان في جهودها لمكافحة الإرهاب في العراق. وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ساعد مكتب مكافحة الإرهاب وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات العراقية على تحسين رصدها لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إطار جهود مكافحة الإرهاب وضمان المساءلة عن تلك الانتهاكات.

32 - ومن أجل تبسيط تنسيق أنشطة بناء القدرات وتأثيرها في سياق أمن الحدود وإدارتها ومنع تنقل الإرهابيين عبر الحدود في غرب أفريقيا، أنشأ مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة

(12) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Targeted by terrorists: child recruitment, exploitation and reintegration in Indonesia, Iraq and Nigeria"، 22 شباط/فبراير 2024.

(13) الأمم المتحدة، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، "Civil society perspectives: advancing accountability for sexual and gender-based violence linked to terrorism"، نيسان/أبريل 2024.

والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، الآلية المتكاملة لاستقرار الحدود لغرب أفريقيا في داكار في شباط/فبراير. وتم الانتهاء من وضع خريطة لجميع المشاريع والبرامج ذات الصلة في المنطقة، بالإضافة إلى إجراء زيارتين للتقييم الأساسي، لضمان المواءمة مع احتياجات وأولويات الدول الأعضاء. وفي إطار برنامج إدارة أمن الحدود، أصدر مكتب مكافحة الإرهاب، بالشراكة مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ملحقاً إضافياً ومنهجاً لتدريب المدرِّبين للوثيقة الإطارية للمنتدى بشأن الممارسات الجيدة في مجال أمن الحدود وإدارتها في سياق مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

33 - وأضاف البرنامج العالمي لمكافحة الهجمات الإرهابية ضد الأهداف الهشة بنن والسنغال وكوت ديفوار وموريتانيا ضمن المستفيدين الجدد في إطار ركيزته للمساعدة التقنية وبناء القدرات. وقادت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من مكتب مكافحة الإرهاب، مشاورات متعمقة مع كوت ديفوار وقيرغيزستان وموريتانيا لتحديد الأولويات والاحتياجات اللازمة لحماية الأهداف التي يسهل النَّيل منها، بما فيها البنية التحتية والأماكن العامة الحيوية (الأهداف "غير المحصنة")، من الهجمات الإرهابية. واستُخدمت نتائج كل مشاورة في وضع خطة عمل أو خريطة طريق وطنية مع توصيات مصممة خصيصاً لتناول تلك الأولويات والاحتياجات.

34 - وعزز برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين قدرات 55 دولة عضواً على كشف ومنع تنقلات الإرهابيين وتحديد الصلات المحتملة مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ودعم البرنامج قدرات المسؤولين الحكوميين من باكستان وجيبوتي وقيرغيزستان على تنفيذ وتعهد نظم المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب. وفي أيار/مايو، عزز البرنامج التعاون والتنسيق الإقليميين في مجال تبادل بيانات الركاب من خلال تنظيم اجتماع تنسيقي في أبيدجان بكوت ديفوار بشأن تنفيذ نظم بيانات الركاب في غرب ووسط أفريقيا.

35 - وواصلت الأمم المتحدة بناء قدرات الدول الأعضاء على مكافحة حيازة الإرهابيين للأسلحة واستخدامهم لها، بما في ذلك المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومنظومات الطائرات غير المأهولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز مكتب مكافحة الإرهاب قدرات 232 مشاركاً من 35 دولة عضواً في مجالات من ضمنها التدابير التنفيذية لمعالجة أوجه الترابط بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وتعزيز المبادئ التوجيهية التقنية لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن 2370 (2017) بشأن منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة، ومنع استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، وتعزيز وتنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وشملت الطرائق المستخدمة في تقديم تلك الأنشطة دورات تدريبية وحلقات عمل وعمليات محاكاة نظرية للممارسين.

36 - وساهمت الأمم المتحدة في إصدار التحليلات ونشر الممارسات الجيدة لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة تحديات إدارة الحدود. وفي نيسان/أبريل، نشرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تقريراً مؤلفاً من جزأين بعنوان "CTED Trends Alert"[14] تتناول فيه هذه التحديات وتقدم توصيات لمكافحة

(14) الأمم المتحدة، المديرية التنفيذية للجنة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، "Counter-terrorism and border management in Africa: fundamental and cross-cutting challenges", CTED Trends Alert، نيسان/أبريل 2024؛ والمديرية التنفيذية للجنة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، "Counter-terrorism and border management in Africa: technical and capacity-related gaps", CTED Trends Alert، نيسان/أبريل 2024.

الإرهاب وإدارة الحدود في أفريقيا. ومن بين النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها الحاجة إلى اتباع نهج متكامل إزاء أمن الحدود وإدارتها يأخذ بعين الاعتبار روابط المجتمعات المحلية، بما في ذلك الروابط الثقافية والدينية والعرقية، ويتناول الأسباب الكامنة وراء التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

واو - مكافحة تمويل الإرهاب

37 - واصلت كيانات الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى النهوض بالتعاون الإقليمي وتعزيزه للحد من قدرات تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه على إدرار الموارد والحصول عليها لأغراض الإرهاب. فقد يسَّر مكتب مكافحة الإرهاب وضع تقييمات إقليمية للمخاطر المتعلقة بتمويل الإرهاب في مناطق اختصاص مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. ومن أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، عقد المكتب حلقة عمل لبناء القدرات في أيار/مايو في الرياض لمواءمة ممارسات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مع المعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك التحقيقات المالية والملاحقة القضائية لجرائم تمويل الإرهاب المرتكبة باستخدام التقنيات الحديثة. وفي حزيران/يونيه، عرض مكتب مكافحة الإرهاب، في اجتماع لمجموعة إيغمونت، نسخة أولية من goFintel، وهو حل برمجي مبتكر استُحدث مع بعض الشركاء بهدف دعم جهود الدول الأعضاء في إجراء التحقيقات في المعاملات المالية التي تبرمها المنظمات الإجرامية المشتبه بها، بما في ذلك الجماعات الإرهابية.

38 - وواصلت الأمم المتحدة تعاونها مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وشبكتها العالمية من الهيئات الإقليمية المماثلة لها، بوسائل منها المشاركة في الاجتماعات العامة وحلقات العمل والحلقات الدراسية الشبكية ذات الصلة، وتقديم إسهامات في المعلومات المستكملة عن تمويل داعش. ففي أيار/مايو، وفي جلسة استضافتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، قدم رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية إحاطة إلى لجنة مكافحة الإرهاب من أجل تبادل المعلومات حول الجهود المبذولة والتحديات التي تواجه تنفيذ المعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، وكذلك التقدم العالمي المحرز نحو الامتثال لتلك المعايير.

39 - وواصلت كيانات الأمم المتحدة إصدار التحليلات ونشر الممارسات الجيدة، من مختلف الجهات صاحبة المصلحة، دعماً لجهود مكافحة تمويل الإرهاب. ففي شباط/فبراير، عقدت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مناقشة بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، ونشرت تقييمها الموجز المواضيعي السنوي الثالث للثغرات التي تعتري تنفيذ الأحكام الرئيسية المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع والتي تركز على التحقيق في تمويل الإرهاب وملاحقة ممولي الإرهاب قضائياً[15].

(15) الأمم المتحدة، المديرية التنفيذية للجنة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، "Thematic summary assessment of gaps in implementing key countering the financing of terrorism provisions of Security Council resolutions with a focus on investigating and prosecuting the financing of terrorism" ["تقييم موجز مواضيعي للثغرات في تنفيذ الأحكام الرئيسية لمكافحة تمويل الإرهاب الواردة في قرارات مجلس الأمن التي تركز على التحقيق في تمويل الإرهاب ومقاضاة ممولية"]، كانون الأول/ديسمبر 2023.

زاي - آثار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة على مكافحة الإرهاب

40 - واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في إطار جهودها الرامية إلى الاستفادة من التطورات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة لمكافحة الإرهاب، مع التصدي في الوقت نفسه للتهديد الذي يشكله استغلال الإرهابيين لها. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، عزَّز مكتب مكافحة الإرهاب قدرات العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون من 27 دولة عضواً في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التصدي لتصاعد إساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة، مع ضمان احترام حقوق الإنسان واتباع النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية. وقُدم دعم مصمَّم خصيصاً لكل من أوزبكستان، والبوسنة والهرسك، وترينيداد وتوباغو، والفلبين، وكينيا من أجل تعزيز قدراتها في مجال إنفاذ القانون ضد استغلال الإرهابيين للتكنولوجيا.

41 - ويشكل استغلال الإرهابيين المتزايد للفضاء الإلكتروني صعوبات مستمرة تعرقل التصدي لهذا التهديد. ففي حزيران/يونيه، أصدر مكتب مكافحة الإرهاب ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة تقريراً[16] يتضمن معلومات وتوصيات بشأن التفاعل بين الإرهابيين ومجرمي الإنترنت على الشبكة الخفية بهدف مساعدة كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء على وضع استجابات فعالة قائمة على سيادة القانون لمكافحة الإرهاب على الإنترنت.

حاء - مكافحة الخطاب الإرهابي وإشراك المجتمعات المحلية في منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

42 - واصلت كيانات الأمم المتحدة تعزيز النُّهج الشاملة للمجتمع بأسره في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بسبل منها تقديم الدعم إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية في صياغة وتنفيذ خطابات واستراتيجيات اتصال مضادة فعالة. وعزز البرنامج العالمي لمنع التطرف العنيف ومكافحته التابع لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب قدرات القادة الشباب في إندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا على المساهمة بفعالية في جهود الوقاية من خلال الاتصالات الاستراتيجية. وأسفرت المبادرة عن إعداد أربع حملات اتصال استراتيجية وطنية، وخطاب إقليمي لتوجيه رسائل الحملات، ودليل تدريبي للاتصالات الاستراتيجية موجَّه نحو الشباب. وقدم البرنامج العالمي لمنع التطرف العنيف ومكافحته ومرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المشورة والتدريب التقنيين للمركز الوطني لمكافحة الإرهاب في كينيا في وضع إطار عمل لرصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف وإطار عمل لحملات التواصل الاستراتيجي في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته.

رابعا - ملاحظات

43 - لا يزال تنظيم داعش يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، فإن خطر عودة ظهور التنظيم في الشرق الأوسط، كما هو موضح في التقارير السابقة، قد تجسد في زيادة وتيرة عمليات داعش في الجمهورية العربية السورية. وما لم تقترن النُّهج المتمحورة حول

(16) الأمم المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، "Beneath the surface: terrorist and violent extremist use of the dark web and cybercrime-as-a-service for cyber-attacks"، 2024.

الأمن لمكافحة الإرهاب أيضاً بجهود جامعة لمكافحة الإرهاب تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره وتكون قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني، فمن المؤكد أن خطر تنامي قوة التنظيم سيظل قائماً. وفي هذا الصدد، يظل منع الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب هو أفضل إجراء للتصدي لهذه التهديدات. وما زلتُ أشجع الدول الأعضاء على النظر في وضع استراتيجيات وقائية وطنية وإقليمية ترمي إلى التصدي لجميع أشكال العنف، والاستثمار فيها على نحو ملائم، على أن تركز هذه الاستراتيجيات على سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتستند إلى نُهج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره.

44 - وقد تجلى التهديد النابع من أفغانستان في الهجمات الإرهابية المتعددة المروعة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء في أفغانستان أو خارجها. وأنا أدين جميع الهجمات الإرهابية بأشد العبارات وأشعر بالحزن على ما تسببت به من خسائر في أرواح المدنيين. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل معاً لتجنب أن تصبح أفغانستان مرة أخرى مرتعًا للأنشطة الإرهابية التي تضر بالبلدان الأخرى. وستواصل الأمم المتحدة، بسبل منها مكتب مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، دعم الدول الأعضاء في وسط آسيا في إطار جهودها الرامية إلى منع ومكافحة انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

45 - ولا يزال يساورني القلق إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب في أجزاء من أفريقيا، ولا سيما خطر أن يؤدي استمرار توسع الجماعات الإرهابية إلى توسع رقعة المناطق التي يسودها عدم الاستقرار في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل إذا ما تمتعت الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش بقدر أكبر من الاستقلالية العملياتية والمالية واللوجستية. وينذر حجم المشكلة وتعقيدها بالخطر ويتطلبان اتخاذ إجراءات متناسقة. وفي هذا الصدد، يمثل إطلاق عملية أبوجا تطورًا إيجابيًا.

46 - ولا يزال الوضع الذي يواجهه الآلاف من الأفراد، معظمهم من النساء والأطفال، في المخيمات والمرافق الأخرى في شمال شرق الجمهورية العربية السورية مزرياً. وفي حين ساهم التقدم المحرز في جهود الإعادة إلى الوطن في العام الماضي في تقليل عدد الأفراد في هذه المخيمات، إلا أن هؤلاء الأفراد لا يزالون يواجهون ظروفاً غير مستقرة، مما يمس بحقوق الإنسان الواجبة لهم وبإمكانية حصولهم على المساعدات الإنسانية. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للظروف المحفوفة بالمخاطر التي يواجهها هؤلاء الأفراد، لا سيما وأن تنظيم داعش لا يزال يستغل الوضع في المخيمات. وأعيد تأكيد دعوتي المتكررة للدول الأعضاء التي لديها رعايا في هذه المرافق إلى النظر في الآثار المتوسطة الأجل والطويلة الأجل المترتبة على هذه الحالة وتعزيز جهودها بشكل كبير لتيسير العودة الآمنة والطوعية والكريمة لجميع هؤلاء الأفراد، بما يتماشى مع التزامات كل من الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الأساسي لمصالح الطفل الفضلى. وتُولى موافقة الحكومات المعنية على أي نشاط يتم في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها الاعتبار الأول في جميع جهود الإعادة إلى الوطن. وستواصل الأمم المتحدة، بوسائل منها الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بسبل منها البرامج المراعية لحقوق الإنسان وللاعتبارات الجنسانية من أجل معالجة الثغرات المحددة في القدرات.

المرفق

التقرير الرابع والثلاثون المقدَّم من فريق الدعم التحليلي ورصـــد الجزاءات عملا بالقرار 2734 (2024) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

صدر هذا التقرير باعتباره الوثيقة S/2024/556.